مَجَلَّــة

كُلِّيَّةِ الدِّراساتِ الإِسلاميَّةِ والعربيَّةِ

مجلة علمية محكّمة

نصف سنويّة

العدد الثلاثون

ذو القعدة ١٤٢٦ هـ - ديسمبر ٢٠٠٥م

رئيس التَّحرير

أ. د. يوسف غيوة

هيئة التَّحرير

د. عمر وفيق الداعوق
د. خولة قائد أحمد
د. قطب الريسوني
د. الشريف ولد أحمد
د. طه عبد المقصود عبد الحميد

ردمد: ١٦٠٧-٢٠٩X

تفهرس المجلة في دليل أولريخ الدولي للدوريات تحت رقم ١٥٧٠١٦

المحتويـــــــات

- **الافتتاحية**

رئيس التَّحرير ١١-١٢

- **أفعال العباد بين الجبر والاختيار في الفكر الإسلامي**

د. عادل محمد محمد درويش ١٥-٦٠

- **الشبكة العالمية للمعلومات وآفاقها في الدعوة إلى الله**

د.ماجد عبد السلام إبراهيم ٦١-١٠٦

- **التكييف الفقهي لجراحة التجميل وأحكامها الشرعية**

د. أحمد عبدالحي محمد ١٠٧-١٥٤

- **التفريق بين الزوجين للعيوب الجنسية**

د. أحمد مصطفى القضاة ١٥٥-٢١٨

- **الحجم الأمثل للنفقات العامة - دراسة مقارنة بالنظام المالي الإسلامي**

د. سيد حسن عبدالله ٢١٩-٢٦٢

- **«جُمَل» الزَّجَّاجِيِّ في الأندلس**

د. رجب عبدالجواد إبراهيم ٢٦٣-٢٩٢

- **التَّضْمينُ النَّحويَّ وأثرُه في المَعْنَى**

د. هادي أحمد فرحان الشجيري ٢٩٣-٣٣٤

- **رد متأخر: مقابلة بين قصيدة نقفور فوقاس وقصيدة ابن حزم**

د.محمد محمود الخزعلي ٣٣٥-٣٧٢

- **ابن أيدمر ٦٣٩-٧١٠هـ حياته - وما أمكن الوصول إليه من شعره**

أ.د. سعود محمود عبدالجابر ٣٧٣-٤٢٠

التضمينُ النّحويّ وأثرُه في المَعْنى

د. هادي أحمد فرحان الشجيري*

---

* قسم المخطوطات – مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث – دبي

ملخص البحث:

تنوعت اهتمامات العلماء في دراسة اللغة بين لفظها ومعناها، فكانت كتب النحو والبلاغة، ولكن هذا لا يعني الفصل بين اللفظ والمعنى، أو أن كتب النحو حملت القواعد مجردة عن الدلالة على المعاني، بل إنَّ القواعد التي فصلها النحاة ليست إلاَّ أدلة على المعاني المتنوعة.

وهذا البحث جارٍ في هذا السبيل، فهو معقود لبيان ضرب من ضروب العلاقة بين اللفظ والمعنى، وأن أي تغير في اللفظ لا بدَّ أن يصحبه تغير في المعنى.

وقد وردت في اللغة تراكيب يحسبها من لم يتأمل فيها أنها خارجة عن مألوف تراكيب العرب، نحو: قوله تعالى: ﴿وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾، إذ الشائع استعمال الحرف (على) مع هذا الفعل، ولكن ما الدلالة التي حملها هذا الخروج عن المألوف في تعدي الفعل بغير حرفه ؟

هذا الأسلوب، وغيره ممَّا يماثله، هو الذي اصطلح عليه النحاة بالتضمين، وعرفوه بأنه: اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به؛ لأنه في معنى فعل يتعدى به.

وهذه الورقات محاولة للبحث عن أسرار العربية من خلال هذا الأسلوب، بعرض شواهده، وما استنبطه أهل العلم منها من فوائد، مع بيان أثر هذا الأسلوب في المباحث النحوية، إذ كان التضمين ملجأ لجأ إليه النحاة في تعليل كثير من المسائل النحوية، وفي ثنايا هذا البحث عرض لهذه المسائل مدعوما بأقوال أئمة النحو.

وللصلة الوثيقة بين التضمين النحوي والتضمين البلاغي فقد عرضنا في هذه الورقات بإيجاز لأقوال أهل العلم في طبيعة هذه الصلة.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل كتابه بلسان عربي مبين، وتعهد بحفظه لهذا الكتاب الكريم، فقال في محكم التنزيل: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾(الحجر٩)، وبحفظه حفظت لنا لغتنا العربية، وأساليبها، فهي باقية ما بقي كتاب ربنا، فهي لغة أبدية، ولدت لتبقى إلى أن يأذن الله بأمره.

وقد حظيت هذه اللغة–منذ نزول القرآن الكريم–بالعناية والاهتمام. وكيف لا ؟ وهي لغة ضُمّنت فيها معالم الهدى والرشاد.

وجوانب الاهتمام بهذه اللغة الشريفة متنوعة، فشملت جميع مستوياتها، ابتداء من الحروف المفردة مرورا بتكوين المفردات، وانتهاء بالمركبات، فكانت كتب الصرف، ومعاجم اللغة، وكتب النحو، والبلاغة، وهذه الكتب بمجموعها تكفلت ببيان كل شاردة وواردة في هذه اللغة الشريفة.

وتبعا لوظيفة اللغة عامة فإنّ الألفاظ قوالب للمعاني، وقد تنوعت هذه القوالب فكانت لغات شتى، ولكنها جميعا لها غرض مشترك، هو التعبير عن المعنى، إذا فالمعنى هو لبها وأساسها، ولكنّ هذا المعنى لن يؤدي وظيفته على الوجه الأكمل إلاّ إذا ضبطت قوالبه بضوابط سليمة تكون محلّ اتفاق بين المتكلمين باللغة، وهذا ما سعى إليه علماء العربية، فكانت قواعد النحو المستنبطة من كلام العرب، إذا فالنحو ليس قواعد لفظية مجردة عن المعاني، بل حركات الإعراب التي تضبطها قواعد النحو ليست إلا أدلة على المعاني،يقول عبد القاهر الجرجاني: ((إنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وإنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها))⁽¹⁾.

وسلامة الأسلوب، وعلاقة اللفظ بسابقه ولاحقه، وتغير الدلالة تبعا لذلك، وإن توسع فيه البلاغيون فأساسه ولبُّه علم النحو والإعراب، وما (أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز) لعبد القاهر الجرجاني عنّا ببعيد...

وهذا البحث جارٍ في إيضاح جانب من العلاقة بين اللفظ والمعنى، فقد وردت في اللغة أساليب في التعبير عن معنى معين بألفاظ متقاربة، يحسبها الغافل عنها أنها أدت المعنى ذاته، وأن بعض الاختلاف في التركيب قد لا يغير في المعنى شيئاً.

فمن ذلك لفظ (السماع) الوارد في تعبيرات متنوعة، إذ جاء مرة متعديا بنفسه كقوله تعالى: ﴿**يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ ذَلِكَ يَوْمُ الْخُرُوجِ**﴾ (ق٤٢)، وثانية متعديا بـ(إلى) كقوله تعالى: ﴿**لا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ**﴾ (الصافات٨)، وثالثة متعديا باللام ،كالحديث الشريف الذي أخرجه الأئمة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ أنّه قال: إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده، فقولوا:اللهمَّ ربنا لك الحمد[٢]. وكذا ورد عن العرب قولهم: (جئته)، و(جئت إليه)، و(جاء) من غير صلة.

فلماذا هذا التنوع في التركيب؟ ولماذا هذا التنوع في الصلات؟ أهكذا جاء غفلاً بلا قصد، أم كان للمعنى أثره في تنوع الأسلوب؟

لقد أجاب أهل العلم ردا عن هذه التساؤلات، وإبرازا لخصائص هذه اللغة في التعبير، بقولهم عن المثال الأول: إنّ الأصل في الفعل (سمع) أن يتعدى بنفسه ليدل على المعنى المقصود المشهور ، وهو السماع كقوله تعالى: ﴿**يوم يسمعون الصيحة**﴾، وإن ضمن الفعل معنى إضافيا عُدي بحرف مناسب للمعنى المضمن، فمعنى الفعل في قوله تعالى: ﴿**لا يسَمَّعون**﴾، أي:لا يصغون، ومعناه في الحديث الشريف:استجاب[٣].

وعن المثال الثاني يقول أبو هلال العسكري:((الفرق بين قولك:(جئته)، و(جئت إليه)، أنّ في قولك:جئت إليه معنى الغاية من أجل دخول (إلى)، و(جئته):قصدته بمجيء، وإذا لم تعده لم يكن فيه دلالة على القصد، كقولك:جاء المطر))[٤].

وهذا البحث إنما هو محاولة للكشف عن أسرار هذا الأسلوب الذي اصطلح العلماء على تسميته بالتضمين.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون بين هذه المقدمة والخاتمة على النحو الآتي:

التمهيد، وفيه: ١- التضمين في اللغة.

٢- التضمين البياني.

٣- التضمين العروضي.

المبحث الأول: التضمين دراسة نظرية، وفيه:

١- التضمين النحوي.

٢-التضمين وأقسام الكلم.

٣-التضمين ونيابة الحروف.

٤-العلاقة بين التضمين ومصطلحي: التقدير، والعدل.

٥-التضمين بين السماع والقياس.

المبحث الثاني: التضمين دراسة تطبيقية، وفيه:

١- من شواهد التضمين.

٢- التضمين والتعليل النحوي.

٣- من فوائد التضمين.

وختاما أسأل الله الكريم أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلاب العربية، وعشّاق أسرارها، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

التمهيد

أولا: التضمين في اللغة.

ثانيا: التضمين في البلاغة.

١ - التضمين اللغوي:

الضَّمِينُ: الكفيل. وضَمِنَ الشيءَ وبه ضَمْناً وضَمَاناً: كَفَل به. وضَمَّنَه إياه: كَفَّلَه. يقال: ضَمِنْتُ الشيءَ أَضْمَنُه ضَماناً، فأَنا ضامِنٌ، وهو مَضْمون. وضَمَّنته الشيءَ تضميناً، فتَضَمَّنَهُ عنِّي:غَرَّمتُهُ فالتَزَمَهُ، وهذا المعنى هو أصل معنى التضمين عند الفقهاء(٥).

وضَمَّنَ الشيءَ الشيءَ: أَوْدَعه إياه كما تُودِعُ الوعاءَ المتاعَ والميتَ القبرَ، وقد تَضَمَّنه هو؛ قال ابن الرِّقَاعِ يصف ناقة حاملاً:

أَوْكَـتْ عليـه مَضِيقاً من عَواهِنِهـــا　　كمـا تضَمَّنَ كَشْـحُ الحُـرَّةِ الحَبَـــلا

عليه: على الجنين. وكل شيء جعلته في وعاء فقد ضمَّنتَه إياه(٦).

قال الليث(٧): كل شيءٍ أُحرِزَ فيه شيء فقد ضُمِّنَه؛ وأَنشد:

ليس لمن ضُمِّنَه تَرْبيتُ

ضُمِّنَه: أُودِعَ فيه وأُحرِزَ يعني القبر الذي دُفِنَتْ فيه المَوْؤُودَةُ.

وروي عن عكرمة أَنه قال:لا تَشْتَرِ لبن البقر والغنم مُضَمَّناً؛ لأَن اللبن يزيد في الضرع وينقص، ولكن اشْترِه كيلاً مُسَمّىً؛ قال شمر: قال أَبو معاذ يقول لا تشتره وهو في الضرع لأَنه في ضِمْنِه، يقال: شَرَابُك مُضَمَّنٌ إذا كان في كوز أَو إِناء. والمَضامِينُ: ما في بطون الحوامل من كل شيء كأَنهن تضَمَّنَّه.

ويقال: ضَمِنَ الشيءَ بمعنى تَضَمَّنَه؛ ومنه قولهم: مَضْمُونُ الكتاب كذا وكذا، وفَهِمْت ما تضَمَّنه كتابك أَي ما اشتمل عليه وكان في ضِمْنه، وأَنفَذْتُه ضِمْن كتابي أَي في طَيِّه(٨). وهذا أصل التضمين البياني والنحوي الذي سيفصل قريبا.

والمُضَمَّنُ من الشعر: ما ضَمَّنْتَهُ بيتاً، وقيل ما لم تتم معاني قوافيه إلا بالبيت الذي

بعده، وفي المحكم: المُضَمَّنُ من أَبيات الشعر ما لم يتم معناه إلا في البيت الذي بعده، ومنه قول النابغة–إذ ضمَّن فيه اسم إنّ وخبرها–:

وهم وَرَدُوا الجِفارَ على تميم   وهم أَصحابُ يومِ عُكاظَ، إنْي
شَهدْتُ لهم مَواطِنَ صادقات   أَتَيْتُهُمُ بِوُدِّ الصَّدْرِ منّي

وقد اصطلح على تسمية هذا النوع من التضمين بالتضمين العروضي، وفي حسنه وجوازه خلاف يطلب في مظانّه(٩).

٢ - التضمين البلاغي

ورد مصطلح التضمين في علمين من علوم البلاغة، هما: البيان والبديع، وتبعا لهذين القسمين سيكون الحديث عنه:

التضمين البياني:

تعددت الزوايا التي نظر من خلالها علماء البيان لمصطلح التضمين، فصحب ذلك سعة في القول تناسب هذه النظرات، ومن الأمور التي أوسعوا فيها القول: مفهوم التضمين، وعلاقته بالحقيقة والمجاز والكناية، وكونه سماعيا أو قياسيا؛ ولكنني لن أجاريَ هؤلاء الأعلام في سعة قولهم، وحسبي أن أوجز القول فيما فصلوه تمهيدا للدخول في التضمين النحوي.

يقول العز بن عبد السلام في بيان مفهوم التضمين: ((تضمين اسم معنى اسم؛ لإفادة معناه، فتعديه تعديته في بعض المواضع، كقوله تعالى: ﴿**حَقِيقٌ عَلَى أَن لاَّ أَقُولَ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقَّ**﴾ (الأعراف١٠٥)، فتضمن (حقيق) معنى فعل آخر فتعديه أيضا تعديته في بعض المواضع))(١٠).

ويقول ابن كمال باشا: ((التضمين أن يقصد بلفظ معناه الحقيقي، ومعنى لفظ آخر يناسبه، ويدل عليه بذكر شيء من متعلقات الآخر، كقولك: أحمدُ إليك فلانا، فإنك لاحظت فيه معنى الحمد مع معنى الانتهاء، ودلت عليه بذكر صلته، أعني: كلمة (إلى)، كأنك قلت: أنهى حمده إليك، وإنما أطلقنا لينتظم الاسم))(١١).

أما عن علاقة التضمين بالحقيقة والمجاز، والكناية، فقد توسع فيه أهل البيان فكانوا على أقوال شتى، فذهب فريق منهم إلى أنّ التضمين البياني ضرب من ضروب الحقيقة؛لأنّ اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي، ((لكن قصد تبعية معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك، أو يقدر له لفظ آخر، فلا يكون التضمين من باب الكناية، ولا من باب الإضمار، بل من قبيل الحقيقة التي فيها قصد بمعناه الحقيقي معنى آخر يناسبه ويتبعه في الإرادة))(١٢).

وذهب فريق ثانٍ إلى أنّه ضرب من ضروب المجاز المرسل؛لأنّه استعمال للفظ في غير ما استعمل له، وهذا معنى المجاز(١٣).

وجمع فريق ثالث بين الرأيين فقالوا:إن التضمين جمع بين الحقيقة والمجاز؛ إذ يدل فيه اللفظ المذكور على معناه بنفسه، وعلى معنى المحذوف بقرينة(١٤).

ورأى فريق رابع أنّه نوع من الكناية ((ذلك أنّه يجري في لفظ يراد منه معنيان:أحدهما مقصود في المقام أو السياق، والثاني:يمكن الأخذ به على الأصل،أعني على المعنى الموضوع له في أصل اللغة، وهذا هو حال الكناية))(١٥). ولكل فريق مما تقدم أدلة مبسوطة في مظانها، ومهما كان القسم الذي ينتمي إليه التضمين، فلن يغير ذلك من القيمة البلاغية التي يؤديها هذا الأسلوب في التعبير.

أما عن كونه قياسيا أو سماعيا فالخلاف في التضمين البياني يسير، فالاتفاق يكاد ينعقد على كونه قياسيا(١٦)؛ ((إذ رأوا في التضمين ضربا من ضروب التوسع بحذف لفظ كالحال ، فالفعل المضمَّن قد دلَّ على معناه الحقيقي، وأتت حال من الفعل الملحوظ دلت عليها القرينة فحذفت، وحذف العامل بدليل قياس لا شبهة فيه))(١٧)، أما الخلاف الأكبر فنجده عند النحاة، وله موضعه في هذا البحث.

التضمين البديعي:

للتضمين في علم البديع مفهوم يختلف عنه في علم البيان، وإن كان يشاركه في المفهوم العام من طرف خفي؛ إذ في كليهما إضافة معنى لآخر.

فالتضمين في علم البديع هو أن يعمد الشاعر أو الناثر إلى بيت شعر أو عبارة لغيره فيضمنها كلامه، شعرا كان أو نثرا، على سبيل التمثيل(١٨).

وهو بعبارة ابن الأثير: ((أن يضمِّن الشاعر شعره، والناثر نثره كلاما آخر لغيره؛ قصد الاستعانة على تأكيد المعنى المقصود))(١٩).

ومن أمثلته قول كشاجم(٢٠):

يَا خَاضِبَ الشَّيْبِ وَالأَيَّامُ تُظْهِرُه   هَذا شَبابٌ لَعَمْرُ اللهِ مَصْنُوعُ
أذْكَرتِني قَوْلَ ذِي لُبٍّ وَتَجْرِبَة   فِي مِثْلِهِ لَكَ تَأديبٌ وَتَقْرِيعُ
(إنَّ الجديدَ إذا ما زِيدَ في خَلَق   تبَيَّنَ النَّاسُ أنَّ الثوبَ مَرْقوعُ)

إذ ضمن البيت الأخير، وهو لإبراهيم بن إسماعيل البنوي(٢١).

وبين التضمين والسرقة خيط دقيق؛ لذا كان من شرط البيت المضمَّن أن يكون مشهورا لئلا يلتبس بالسرقة(٢٢).

وهناك نوع آخر من التضمين، وهو أن يضمِّن الشاعر أو الناثر كلامه شيئاً من القرآن أو الحديث، ويسميه بعضهم اقتباسا، ومنه قول الشاعر:

سَتَبْقى لهَا في مُضْمَرِ القلْبِ والحَشا   سَريرَةُ وُدٌّ (يَوْمَ تُبْلى السَّرائرُ)

إذ ضمن الشاعر عجز البيت الآية التاسعة من سورة الطارق(٢٣).

وفي الموضوع كلام مبسوط لا يليق به هذا المختصر(٢٤).

المبحث الأول

التضمين دراسة نظرية

أولا: التضمين النحوي.

ثانيا: العلاقة بين التضمين ومصطلحي: التقدير، والعدل.

ثالثا: التضمين ونيابة الحروف.

رابعا: التضمين بين السماع والقياس.

أولاً- التضمين النحوي:

إنَّ المتأمل في كتب النحو تستوقفه عبارات كثيرة، في أبواب نحوية متنوعة، ترد فيها عبارة التضمين، منها:

قول ابن الأنباري: ((وأمّا (هؤلاء) فإنّما بنيت لتضمُّنها معنى حرف الإشارة...))(٢٥)، وقول ابن يعيش معللا بناء (أمس): ((والصواب إنّه إنّما بني لتضمُّنه لام المعرفة))(٢٦)، وقول الزمخشري مبينا سبب تعدي الفعل (عدا) بـ(عن): ((وإنّما عُدِّيَ بـ(عن) لتضمُّن(عدا) معنى (نبا) و(علا)))(٢٧).

فهذه العبارات، وأمثالها كثيرة، تقرر بأنَّ ثمَّة أسلوبا لجأ إليه النحاة في التعليل لعدد من المسائل النحوية، والتراكيب اللغوية الفصيحة، التي رأوا فيها خروجا عن الكثير الشائع. فما هو التضمين في عرفهم؟وهل يختلف عن مصطلح التضمين البياني الذي عرفناه عن علماء البلاغة؟ ولن يتضح هذا التساؤل إلا بعد التعرف على مصطلح التضمين النحوي.

يقول ابن جني في بيانه: ((هو اتصال الفعل بحرف ليس ممَّا يتعدى به؛ لأنَّه في معنى فعل يتعدى به))(٢٨)، ويقول ابن هشام في بيانه: ((قد يشربون لفظا معنى لفظ، فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضمينا))(٢٩).

من خلال ما تقدم يستطيع القارئ أن يتبين الصلة المشتركة بين التضمين

النحوي، والتضمين البياني، في مفردات التعريف، لاشتراكهما في دراسة الأساليب اللغوية ذاتها.

يقول الشيخ محمد الخضر حسين في بيان صلة التضمين بعلمي النحو والبلاغة: ((فللتضمين صلة بقواعد الإعراب من جهة تعدي الفعل بنفسه أو تعديه بالحرف، وصلة بعلم البيان من جهة التصرف في معنى الفعل، وعدم الوقوف به عند حدٍّ ما وُضِعَ له. ومن هذه الناحية لم يكن كبقية قواعد علم النحو، قد يستوي في العمل بها خاصَّة الناس وعامتهم))(٣٠).

بل إنَّ شدة الترابط حدت ببعض الأئمة إلى القول الصريح بأن التضمين النحوي هو التضمين البياني بعينه(٣١).

ولكنَّ المتأمل فيما كتبه أصحاب الفريقين عن التضمين يجد، على الرغم من كثرة الجوانب المشتركة، أن ثمة أمورا دقيقة تفصل بين الفريقين، ومنها:

إنَّ الفريقين، وإن اشتركا في مفردات تعريف مصطلح التضمين، ودلالته العامة، إلاَّ أنّهما افترقا في مجال البحث فيما بعد المصطلح، فعلماء النحو، في كثير من المواضع، اتخذوا التضمين علة نحوية لتقويم بعض الأساليب اللغوية الواردة في فصيح الكلام؛ إذ رأوا فيها خروجا عن الكثير الشائع، واكتفوا ببيان الرابط العام المعنوي الذي يربط بين معنى الفعل المضمَّن والمضمِّن، أمَّا علماء البيان فكانت عنايتهم الكبرى هو بيان العلاقة بين المعنيين؛ لذا كثر الحديث عندهم عن الحقيقة والمجاز والكناية(٣٢).

وثمة فرق آخر في كيفية تفسير التضمين، إذ يرى علماء البيان ((أنَّ الفعل المذكور إنَّما يدل على معناه الوضعي، ويدل على المعنى الآخر لفظ محذوف، كالحال من الفعل المقدَّر، بمعونة قرينة لفظية، فيجتمع في التضمين معنيان. ولم يتصوروا إشراب الفعل المذكور معنى الفعل الملحوظ، ليدل على المعنيين جميعا، كما فعل النحاة))(٣٣).

يضاف إلى ما تقدم أنَّ التضمين عند النحاة أوسع مدخلا منه عند البيانيين؛ إذ يدخل فيه أمثلة لا نجد لها موقعا في التضمين البياني، كما هو الحال في التضمين الذي عُدَّ علة للبناء في بعض الأسماء، كأسماء الشرط والاستفهام، وغيرها(٣٤).

التضمين وأقسام الكلم:

جرت الكثرة من ألفاظ الكُتَّاب في حديثهم عن التضمين بما يوحي أنَّ التضمين مختصٌّ بالأفعال، وأنَّه إنَّما هو فعل ورد مع حرف لم يجرِ استعماله معه، جيئ به للدلالة على الفعل الذي جرى استعماله معه في الغالب.

يقول ابن جنِّي: ((اعلم أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإنَّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر؛ فلذلك جيئ معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه))(٣٥).

وجاء في الأشباه والنظائر: ((من شأنهم أنَّهم يضمِّنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه، ويستعملونه استعماله، مع إرادة معنى المضمَّن))(٣٦).

وتبعا لهذه العبارات كانت الأمثلة كذلك، فجاءت تجسيدا لما حوته، فكانت في غالبها أفعالا ضمِّنت معاني لأفعال أخرى باستعمال حروف الجر.

ولكنَّ هذه الكثرة لا تعني انحسار التضمين في باب الأفعال، وإنَّما قد تعداه إلى باقي أنواع الكلم، ولعل بعض العلماء قد تنبه إلى هذه المسألة فاختار في تعريفه ألفاظا أكثر شمولا ممَّا نص عليه السابقون، فقد نصَّ العز بن عبد السلام في تعريفه الذي مرَّ بنا سابقا على أنَّ التضمين يكون في الأسماء(٣٧).

وقال ابن هشام في بيان التضمين: بأنَّهم ((قد يشربون لفظا معنى لفظ، فيعطونه حكمه، وسُمِّيَ ذلك تضمينا))(٣٨)، وقال في موضع آخر مؤكدا وقوعه في الأسماء: ((وفائدة التضمين أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين، يدلك على ذلك أسماء الشرط، والاستفهام))(٣٩).

وإمعانا في شمولية التضمين لأنواع الكلم نصَّ على ذلك بعض أهل العلم، جاء في الكليات: ((ولا اختصاص للتضمين بالفعل، بل يجري في الفعل أيضا، قال التفتازاني: في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ**﴾ (الأنعام٣)، لا يجوز تعلقه بلفظ (الله) لكونه اسما لا صفة، بل هو متعلق بالمعنى الوصفي الذي ضُمِّنه اسم (الله)، كما في قولك: هو حاتم من طيِّئ، على تضمين معنى الجواد.

وجريانه في الحرف ظاهر في قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ (البقرة١٠٦)، فإنَّ (ما) تضمَّن معنى (إن) الشرطية، ولذلك لزم جزم الفعل))(٤٠).

التضمين ونيابة الحروف:

عقد ابن جنّي في (الخصائص) بابا سمّاه: (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض)، ثمَّ أنكر على الناس تلقي هذا الباب على ظاهره، فقال:((هذا الباب يتلقاه الناس مغسولا ساذجا من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه، وأوقفه دونه))(٤١).

ثمَّ بين سبب ذلك؛ وهو قولنا: إنّ هذا الحرف يكون بمعنى ذلك الحرف، هكذا مطلقا دون تقييد وتحديد، جاء في (الخصائص): ((وذلك أنَّهم يقولون: إنَّ (إلى) تكون بمعنى (مع)، ويحتجون بقول الله سبحانه: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (آل عمران٥٢)، أي: مع الله.

ويقولون: إنَّ (في) تكون بمعنى (على)، ويحتجون بقوله عزَّ اسمه: (ولأُصَلِّبَنَّكُم فِي جُذُوعِ النَّخْلِ)(طه٧١)، أي: عليها.

ويقولون: تكون (الباء) بمعنى (عن)، ويحتجون بقولهم: رميت بالقوس، أي: عنها، ... وغير ذلك مما يوردونه))(٤٢).

ثمَّ بين أنَّ استعمال حرف مكان حرف قد يكون في مواضع دون أخرى، على حسب الأحوال الداعية إليه، أمَّا أن يكون ذلك مطلقا فلا؛ لأنَّه إلى الفحش في القول، والإلباس في المعنى.

يقول في بيان هذا الرأي: ((ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنا نقول:إنَّه يكون معناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوِّغة له، فأمَّا في كلِّ موضع وعلى كلِّ حال فلا ؛ ألا ترى أنَّك إن أخذت في ظاهر هذا القول غفلا هكذا لا مقيدا لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد: معه، وأن تقول: زيد في الفرس، وأنت تريد: عليه،...، وأن تقول:رويت الحديث بزيد، وأنت تريد عنه، ونحو ذلك ممَّا يطول ويتفاحش))(٤٣).

وتبعا لهذا النص، فإنَّ إطلاق القول بإنابة بعض الحروف مناب بعض قد يؤدي كما

رأينا، إلى فوضى لغوية، كما أنَّ المنع منه يؤدي إلى معارضة النصوص الفصيحة التي وردت في القرآن الكريم، والسنّة النبوية، ومنظوم العرب ومنثورهم، فلا بد، والحالة هذه، من تحديد هذه المسألة، وضبطها بضابط نضمن من خلاله المحافظة على مزية العربية في التعبير، ونضمن أيضا عدم الإسراف وتوسيع القول فيها.

قبل الدخول في تحديد هذا الضابط، نبدأ القول بتساؤل: لماذا صحَّ أن يقال: لأصلبنَّكم في جذوع النخل، ولا يصحُّ أن يقال: زيد في الفرس؟

وللإجابة عن هذا التساؤل ونظائره لابد لنا من التوجه إلى المعنى الذي حمله التعبير الأول، وكذا المعنى الذي حمله التعبير الثاني؛ لأنَّه هو الحَكَم في جواز التعبير وعدمه.

وقد حاول ابن جنّي أن يضع لهذا الباب ضابطا، سمّاه فيما بعد تضمينا، يضبط من خلاله العلاقة بين معنى الفعل والحرف المستعمل معه، ويتلخص هذا الضابط في أمور أربعة:

الأول: إنَّ الفعل قد يكون مقاربا في المعنى لفعل آخر.

الثاني: إنَّ كلا من الفعلين المتقاربين في المعنى له حرفه الخاص الذي يتعدى به.

الثالث: إنَّ العرب تتوسع، فتوقع أحد الحرفين مكان صاحبه.

الرابع: إنَّ الغرض من استعمال الحرف مع غير فعله إنَّما هو الإشارة إلى معنى الفعل الآخر، فيكون هذا الأسلوب إيذانا بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه.

وما فصلته أجمله ابن جني بقوله: ((ولكن سنضع في ذلك رسما يعمل عليه، ويؤمن التزام الشناعة لمكانه، اعلم أنَّ الفعل إذا كان في معنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإنَّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه))(٤٤).

إذا عنصرا هذا التركيب: فعل، وحرف لا يتعدى به ذلك الفعل، فيكون استعمال هذا الحرف دالا على معنى الفعل الذي ألف استعماله معه، وهذا الأمر هو من باب التضمين، لا من باب نيابة الحروف مناب بعض.

نيابة الحروف في الميزان:

ذهب جمهور الكوفيين إلى أنَّ حروف الجر ينوب بعضُها مناب بعض، واستدلوا على ذلك بالشواهد الفصيحة من القرآن الكريم، وكلام العرب، وممَّا قالوا:

أ- استعمال (من):

إنَّها تأتي بمعنى (على)، يقول تعالى: **﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾** (الأنبياء ٧٧)، وبمعنى (عن)، يقول تعالى: **﴿لَقَدْ كُنتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا﴾**(ق ٢٢).

ب- استعمال (الباء):

إنَّها تأتي بمعنى (عن)، يقول تعالى: **﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾** (المعارج ١)، وتأتي بمعنى (من)، يقول تعالى: **﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾** (الإنسان ٦).

ج- استعمال(على):

إنَّها تأتي بمعنى (في)، يقول تعالى: **﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾** (القصص ١٥)، وتأتي بمعنى (عن)، يقول الشاعر:

إذا رضيت عليَّ بنو قشير لعمرو الله أعجبني رضاها

وذهب جمهور البصريين إلى أنَّ حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض إلا شذوذا، أمَّا قياسا فلا، وقالوا: ولا تصح إنابة حرف عن حرف، كما لا تنوب حروف النصب والجزم عن بعضها، وما أوهم ذلك فهو مؤول، إمَّا على التضمين، أو على المجاز(٤٥).

وقفة وحوار:

أرى أنَّ الكوفيين أجازوا إنابة حرف عن حرف فيما وردت به الشواهد الفصيحة؛ لأن منهجهم قائم على إثبات ما وردت به الشواهد، وإن خالفت الكثير الشائع، ولنا أن نسألهم: هل لكم أن تجعلوا ذلك قياسا؟

فإن كان الجواب بالإيجاب فلنا أن نقول: قد وردت الشواهد الفصيحة باستعمال (إلى) مكان (مع) قال تعالى على لسان عيسى عليه السلام: **﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾** (آل عمران٥٢)، فهل يصح أن نقول: سرت إلى زيد، وأنا أريد: سرت معه؟

وقد ورد أيضا استعمال (في) مكان (على)، قال تعالى: **﴿ولأُصَلِّبَنَّكُم فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾**(طه٧١)، فهل يصح أن نقول: زيد في الفرس، وأنا أريد: عليه؟

إنَّ القول بقياسية هذه المسألة يؤدي إلى الإرباك واختلاط المعاني وعدم الإفهام، وهذا منافٍ لوظيفة اللغة، يقول أبو هلال العسكري: ((وإذا كان اختلاف الحركات يوجب اختلاف المعاني، فاختلاف المعاني أنفسها أولى أن يكون كذلك؛ ولهذا المعنى قال المحققون من أهل العربية: إنَّ حروف الجر لا تتعاقب، حتى قال ابن درستويه: في جواز تعاقبها إبطال حقيقة اللغة، وإفساد الحكمة فيها، والقول بخلافه يوجبه العقل والقياس))(٤٦).

ونقول أيضا: إنَّ الأصل في الألفاظ اللغوية أن يختص كلٌّ لفظ منها بمعنى معين، وهذا الأصل هو الذي أدّى إلى إنكار الترادف، عند بعض الأئمة، وإلى القول: بأنَّ الاشتراك معيب، وهو خلاف الأصل، هذا مع إمكانية تمييز المعاني من قرائنها، فكيف يكون الحال مع عدم إمكانية التمييز بفقد القرائن اللفظية؟

فإن لم تكن المسألة قياسا لما أسلفنا، فلا أقلَّ من إثباتها فيما وردت به الشواهد، ولنا مع هذا الإثبات وقفات:

الأولى:يجب أن يتركز في أذهاننا استقلالية الألفاظ اللغوية في دلالتها على معانيها، فالأصل أن يكون لكل معنى لفظه الذي يؤديه، يقول الرضي: ((واعلم أنَّه إذا أمكن في كل حرف، يتوهم خروجه عن أصله وكونه بمعنى كلمة أخرى أو زيادته، أن يبقى على أصل معناه الموضوع هو له، ويضمَّنُ فعله المعدَّى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام، فهو الأولى ... بل الواجب))(٤٧).

الثانية:إنَّ هذه الاستقلالية في تأدية المعاني لا تعني عدم التقارب بينها، فقد يتقارب حرفان في الدلالة على معنى فيتعاقبان في الدلالة عليه؛ لأجل ما بينهما من تقارب.

جاء في الأصول: ((واعلم أنَّ العرب تتسع فيها ـ أي الحروف ـ فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك (الباء)، تقول: فلان بمكة، وفي مكة، وإنَّما جازا معاً؛ لأنَّك إذا قلت:فلان بموضع كذا وكذا، فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت: في موضع كذا، فقد خبرت بـ((في) عن احتوائه إيَّاه، وإحاطته به، فإذا تقارب

الحرفان فإنَّ هذا التقارب يصلح للمعاقبة، وإذا تباين معناها لم يجز، ألا ترى أنَّ رجلا لو قال: مررت في زيد، أو كتبت إلى القلم، لم يكن هذا يلتبس به، فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز))(٤٨).

ويقول الدكتور فاضل السامرائي: ((والحق أنَّ الأصل في حروف الجر أن لا ينوب بعضها عن بعض، بل الأصل أنَّ لكل حرف معناه واستعماله، ولكن قد يقترب معنيان أو أكثر من معاني الحروف فتتعاور الحروف على هذا المعنى...، فمثلا قد يتوسع في معنى الإلصاق بالباء فيستعمل للظرفية، فتقول: أقمت بالبلد وفي البلد، ولكن يبقى لكل حرف معناه واستعماله المتفرد به، ولا يتماثلان تماما))(٤٩).

الثالثة: لنا أن نسأل: إذا كان الفعل يتعدى بحرف، وقد تركز في أذهاننا لكثرة الاستعمال لهذا المعنى، كالفعل (نصر)، مع (على)، يقول تعالى: ﴿وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ﴾(التوبة١٤)، فلماذا يتغير الأسلوب فجأة، ويتعدى الفعل (نصر) بـ(من)، في قوله تعالى: ﴿وَيَا قَوْمِ مَن يَنصُرُنِي مِنَ اللَّهِ﴾ (هود٣٠)؟

فهل لنا أن نقول: إنَّ (من) في التعبير الثاني بمعنى (على) ؟

إنَّ المتأمل يدرك أنَّ المعنى يرد على هذا القول، فليس المقصود: مَن ينصرني على الله، إذا لا بدَّ من القول بأن استعمال هذا الحرف قد أدَّى إلى معنى جديد في الفعل الذي تعدى به.

الرابعة: ليس لنا أن نقصر تفكيرنا في دلالة الحرف فقط، بمعزل عن السياق الذي ورد به، فلا بدَّ من الربط بين معنى الحرف ومعنى الفعل، ولا بدَّ من إيجاد المناسبة بين عناصر هذا التركيب الجديد؛ لأنَّ اللجوء إلى القول بأنَّ هذا الحرف ينوب عن ذلك الحرف هو هروب عن تدبر اللفظ المنطوق الظاهر الذي تلفظ به المتكلم.

ولنا أن نسأل ما الذي دعاه إلى ترك المألوف إلى هذا الاستعمال الجديد؟ لا سيماً إذا كانت الألفاظ واردة في القرآن الكريم، فعدوله لابدَّ أن يكون لأمر مقصود، فالقرآن إنَّما يستعمل الألفاظ استعمالا فنيا مقصودا(٥٠).

الخامسة: وبعد كل ما تقدم فإنَّنا نجد بغيتنا فيما ذهب إليه البصريون من القول

بالتضمين؛ لأنَّ التعبير حينئذ سيكون فنيا ومقصودا ومعبرا، ولك أن تحكم أيُّهما أكثر متعة: أن نقول في قوله تعالى: **﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾** (الأنبياء٧٧):إنَّ (من) هنا بمعنى (على)، وينتهي الأمر، أم أن نقول بقول البصريين الذي فصَّله الدكتور فاضل السامرائي بقوله، في معرض رده على الرأي الأول،: ((ذهب قوم إلى أنَّ (من) هنا بمعنى (على)، وهذا فيه نظر؛ فإنَّ هناك فرقا في المعنى بين قولك : نصره منه، ونصره عليه.

فالنصر عليه يعني التمكن منه، والاستعلاء عليه والغلبة، قال تعالى: **﴿فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾** (البقرة٢٨٦)، أي: مكنَّا منهم، وليس هذا معنى نصره منه.

أمَّا (نصرناه منهم)، فإنَّه بمعنى: نجيناه منهم أو منعناه منهم، قال تعالى: **﴿وَيَا قَوْمِ مَن يَنصُرُنِي مِنَ اللَّهِ إِن طَرَدتُّهُمْ﴾**(هود٣٠)، فليس المعنى: مَن ينصرني على الله، بل مَن ينجيني ويمنعني منه.

وقد تقول: ما الفرق بين قولنا: (نجيناه من القوم)، وقولنا: (ونصرناه من القوم) ؟

والجواب: أنَّ النتيجة تتعلق بالناجي فقط، فعندما نقول: نجيته منهم، كان المعنى: أنَّك خلَّصته منهم، ولم تذكر أنَّك تعرضت للآخرين بشيء، كما تقول: نجيته من الغرق، ولا تقول: نصرته من الغرق؛ لأنَّ الغرق ليس شيئا ينتصف منه.

أمَّا (النصر منهم) ففيه جانبان في الغالب: جانب الناجي، وجانب الذين نُجِّيَ منهم، فعندما تقول:نصرته منهم، كان المعنى: أنَّك نجيته، وعاقبت أولئك أو أخذت له حقه منهم))(٥١).

ثانيا- الفرق بين التضمين وبعض المصطلحات:

بلغ من دقَّة علماء النحو أنَّهم مازوا في بحوثهم بين أمور قد تبدو لأول وهلة أنَّها متشابه مع التضمين؛ سعيا منهم لتخليص هذا المصطلح ممَّا قد يعلق به، منها: التقدير، والعدل، وفيما يأتي إيجاز القول في هذا التفريق.

الفرق بين التضمين والتقدير:

نقرأ في كتب النحو، تعليلا على نصب بعض المفردات في أبواب نحوية متنوعة، مثل

لفظ (يوم) في قولنا :خرجت يومَ الجمعة، ونظائره، قول النحاة: إنَّه نصب بتقدير (في)، ونقرأ قولهم في تعليل بناء (أين) مثلا :إنَّه بني لتضمُّنه معنى حرف الاستفهام، فهل هناك فرق بين ذكر (في) في التعليل الأول، وحرف الاستفهام في التعليل الثاني؟

والمتأمل فيما كتبه النحاة في بيان هذا الفرق يجد الآتي:

أولا :إنَّ التضمين لا يصح معه إظهار الحرف المضمَّن بخلاف التقدير؛ إذ يجوز إظهاره معه سواء اتفق الإعراب أم اختلف ((فتقول في (خرجت يوم الجمعة): خرجت في يوم الجمعة، ولا تقول في(أين)، و(كيف) مثلا: هل أين، ولا أأين، ولا هل كيف، ولا أكيف))(٥٢).

ثانيا: إنَّ الحرف الذي يكون على نية التضمين يوجب البناء في الاسم، بخلاف التقدير؛ لذا فإنّا ((إذا قلنا في الظرف إنّه يراد به معنى (في)، فإنّا لا نريد به أنَّ الظرف متضمِّن معنى (في)، كيف، ولو كان كذلك لبني، وإنَّما نعني به أنَّ قوة الكلام في قوة كلام آخر فيه (في) ظاهرة))(٥٣).

الفرق بين التضمين والعدل:

يقول النحاة:إنَّ (أمس) ((مبنيّ لتضمُّنه معنى لام التعريف؛ فإنَّه معرفة بدليل:أمس الدابر، وليس بعلم، ولا مبهم، ولا مضاف، ولا مضمر، ولا بلام ظاهرة فتعين تقديرها))(٥٤).

وقالوا في بيان بعض المفردات الممنوعة من الصرف، كـ(سحر) مثلا: ((إذا أريد من يوم بعينه، نحو:جئتك يوم الجمعة سحر، فـ(سحر) ممنوع من الصرف للعدل، وشبه العلمية؛ وذلك أنّه معدول عن (السحر)؛ لأنَّه معرفة، والأصل في التعريف أن يكون بـ(أل)، فعدل به عن ذلك، وصار تعريفه كتعريف العلمية من جهة أنَّه لم يُلفظ معه حرف))(٥٥).

فتبعا لقول النحاة فإنَّ (أمس) على نية تقدير اللام، وكذلك كلمة (سحر)، فما الفرق بين التقديرين؟

أول هذه الفروق: ((إنَّ المعدول عن اللام يجوز إظهارها معه؛ فلذلك أعرب ، والمضمَّن

لها لا يجوز إظهارها معه، كأسماء الاستفهام، والشرط المتضمنة لمعنى الحرف، فلذلك بُنيَ في التضمين))، ولا يقدح في هذا الأمر ورود كلمة (الأمس)؛ لأنَّ اللام دخلت بعد تنكيره وإعرابه، كما يعرب إذا أضيف، أو صُغّرَ، أو ثُنّيَ، أو جُمِعَ(٥٦).

وثانيها: إنَّ العدل هو أن يريد المتكلم لفظا، ويعدل عنه إلى لفظ آخر، كـ(عمر)، الذي عدل به عن(عامر)، و(سحر) الذي عدل به عن (السحر)، والتضمين أن تضمِّن الكلمة معنى آخر لا يوجبه ظاهر اللفظ(٥٧).

وثالثها: إنَّ التضمين أوجب في الكلمة المتضمِّنة البناء، ومنع الإعراب، أمَّا العدل فهو مع علة أخرى يوجب منع الصرف فقط(٥٨).

ثالثا: التضمين بين السماع والقياس:

اختلف العلماء في نظرتهم إلى التضمين بين قائل بقياسيته؛ لوروده بكثرة في الكلام العربي، وقائل بسماعية هذا الباب؛ لأنَّ فتحه قد يؤدي إلى فساد كبير في الأساليب والتعابير بدعوى تضمينها لأساليب أخرى.

يقول ابن جني بعد أن ذكر أمثلة من هذا الباب: ((فقس على هذا؛ فإنَّك لن تعدم إصابة بإذن الله ورشدا))(٥٩).

وجاء في الأشباه والنظائر: ((زعم قوم من المتأخرين منهم خطاب الماردينيّ: أنَّه يجوز تضمين الفعل المتعدي لواحد معنى (صيَّر)، ويكون من باب ظنَّ، فأجاز حفرت وسط الدار بئرا، أي: صيَّرت، قال: وليس (بئرا) تمييزاً؛ إذ لا يصلح لمِن.

وكذا أجاز: بنيت الدار مسجدا، وقطعت الثوب قميصا، وقطعت الجلد نعلا، وصبغت الثوب أبيض، وجعل من ذلك قول أبي الطيب:

فمَضَت وقدْ صبَغَ الحياءُ بياضَها   لوني كما صَبغَ اللجينُ العسجدا

لأنَّ المعنى: صيَّر الحياء بياضها لوني، أي مثل لوني.

قال: والحق أنَّ التضمين لا ينقاس))(٦٠).

وما اختلف فيه القدماء سرى إلى المحدثين، وقد سجل لنا قلم الأستاذ حسين والي ما

جرى بين أعضاء مجمع اللغة العربية في القاهرة بشأن هذه المسألة، فقال: ((فإذا قررنا: التضمين قياسي، فقد جرينا على قول له قوة، وإذا قلنا: إنَّه سماعي، فقد يعترض علينا من يقول: إنَّ من علماء اللغة من يرى أنَّه قياسي؛ فلماذا تضيقون على الناس، وما جئتم إلاّ لتسهلوا اللغة عليهم؟

فنحن نثبت القولين بالسماع والقياس، ولكنَّا نرجح قياسيته))(٦١).

ثم انتهى المجلس بعد مناقشات ومباحثات إلى قرار، وافق عليه أكثر المجتمعين، جاء فيه: ((التضمين: أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم، ومجمع اللغة العربية يرى أنَّه قياسي لا سماعي بشروط ثلاثة:

الأول: تحقق المناسبة بين الفعلين.

الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس.

الثالث: ملاءمة التضمين للذوق العربي.

ويوصي المجمع ألاّ يُلجأ إلى التضمين إلاّ لغرض بلاغي))(٦٢).

وحذا المجمع الملكي حذو سابقه فقرر قياسية التضمين بشروط، هي شروط المجاز نفسه(٦٣).

وما نتج عن هذه المجامع يجمع بين المحافظة على الشواهد وقيمتها في تقعيد القواعد، وبين بلاغة العرب في تأديتها للمعاني، ودقتها في اختيار الألفاظ؛ فوجود المناسبة وقصد البلاغة في التضمين قيد مهم في المحافظة على الأساليب العربية، فلا مكان لأسلوب دخيل ركيك بين أساليبها، وإن ادعى من تكلم فيه أنَّ له وجها في العربية.

المبحث الثاني

التضمين دراسة تطبيقية

وفيه:

أولا: من شواهد التضمين.

ثانيا: التضمين والتعليل النحوي.

ثالثا: من فوائد التضمين.

أولا: من شواهد التضمين وأقوال أهل العلم:

شواهد هذا الباب كثيرة ومتنوعة، يقول ابن جني في بيان كثرتها: ((وجدت في اللغة من هذا الفن شيئا كثيرا لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتابا ضخما))(٦٤).

ولكن حسبي من هذا الكثير أمثلة يأنس القارئ بها، ويقيس عليها أخواتها، ويتضح من خلالها أثر التضمين في معنى التركيب اللغوي، فمن ذلك:

قوله تعالى: ﴿**أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَآئِكُمْ**﴾ (البقرة١٨٧):

فنحن لا نقول: رفثت إلى المرأة، وإنَّما نقول: رفثت بها أو معها؛ لكنه لمَّا كان (الرفث) بمعنى الإفضاء، وكنَّا نعدي (أفضيت) بـ(إلى)، مثل قوله تعالى: ﴿**وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ**﴾ (النساء٢١)، جئنا بـ(إلى) مع (الرفث) إيذانا وإشعارا أنَّه بمعناه(٦٥).

يقول ابن الشجري: ((﴿**أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ**﴾ جيء به محمولا على الإفضاء الذي يراد به الملامسة))(٦٦).

وقوله تعالى: ﴿**لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ**﴾(البقرة٢٢٦):

يقول ابن هشام: ((أي: يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف؛ فلهذا عدي بـ(من)، ولمَّا خفي التضمين على بعضهم في الآية، ورأى أنَّه لا يقال: حلفت من كذا، بل حلفت عليه؛ قال: (من) متعلقة بمعنى (للذين) كما تقول لي منك مبرة.

قال: وأمّا قول الفقهاء: آلى من امرأته، فغلط أوقعهم فيه عدم فهم المتعلق في الآية))(٦٧).

وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾(التوبة٣٥):

يقول ابن الشجري: ((ومنها تعدية الإحماء في قوله: ﴿يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾، وهو متعدٍ بنفسه في قولك: أحميت الحديدة، وقال الشاعر:

إن تـكُ جلمـــود صخـرٍ لا أُوَيِّســه   أوقـــد عليـهِ فأحميـهِ فينْصَـدِعُ

أُوَيِّسُه: أذلّه: إنما حمل(يحمى) على (يوقد): لأنَّ الإيقاد عليها هو السبب في المؤدي إلى إحمائها، فأجرى(يحمى عليها) مجرى (يوقد عليها)، والمعنى: تحمى هي))(٦٨).

وقوله تعالى: ﴿وَلا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (الكهف٢٨):

يقول الزمخشري: ((يقال: عداه، إذا جاوزه، ومنه قولهم: عدا طوره....، وإنَّما عُدِّيَ بـ(عن) لتضمن (عدا) معنى (نبا)، و(علا) في قولك: نبت عنه عينه، وعلت عنه عينه، إذا اقتحمته ولم تعلق به))(٦٩).

وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (آل عمران٥٢):

يقول ابن جني: ((أي: مع الله، وأنت لا تقول: سرت إلى زيد، أي: معه؛ لكنه إنَّما جاء(مَنْ أنصَارِي إِلَى اللَّهِ) لمّا كان معناه: من ينضاف في نصرتي إلى الله، فجاز لذلك أن تأتي هنا(إلى)))(٧٠).

ومنه قول الفرزدق:

كيــف ترانـــي قالِبـــاً مِجَنّـــي   أضْـــرِبُ أمْـــري ظهْـــرَهُ لِلْبَطْـــن

قَدْ قَتَـلَ اللـهُ زيــاداً عَنّي

يقول ابن جني: ((لمّا كان ذلك في معنى: صرفه عني، وكان أبو علي يستحسنه، وينبه عليه))(٧١).

ومنه قول القحيف العقيلي:

إذا رَضِيَــت علَــيَّ بَنــو قُشَــيْر   لَعَمْــرُ اللـــه أعْجَبَنــي رِضاهــا

يقول ابن جني: ((أراد: عنِّي، وجهه: أنها إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه؛ فلذلك استعمل (على) بمعنى(عن)))(٧٢).

ثانيا: التضمين والتعليل النحوي:

التضمين باب واسع، وملجأ رحب، لجأ النحاة إليه في تعليلهم لبعض المسائل النحوية، ومنها:

١- البناء:

باب الإعراب والبناء من أوائل الأبواب التي يطلع عليها القارئ في الكتب النحوية، وقد قسم النحاة الأسماء تبعا لهذا الباب إلى أسماء معربة، وهذا هو الأصل فيها فلا يسأل عن علته، وأسماء مبنية، جاءت على خلاف الأصل، وما كان مخالفا لأصله، فلا بد له من علة، وقد جمع ابن مالك علل البناء في الأسماء في خلاصته بقوله(٧٣):

والاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ ومَبْنِي   لِشَبَهٍ مِنَ الحُروفِ مُدْنِي
كَالشَبَهِ الوَضْعيّ في اسْمَي جِئتَنا   والمَعْنَويّ في مَتَى وفي هُنا
وكنِيابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلا   تَأثُّر وكَافْتِقَارٍ أُصّلا

وقد اتكأ النحاة كثيرا على التضمين في تفسير كثير من هذه المبنيات، وهاك تفصيلها:

أ - أسماء الاستفهام:

ذهب جمهور النحاة إلى أنَّ سبب البناء في هذه الأسماء إنّما هو تَضَمُّنُها لمعنى حرف الاستفهام الهمزة، ذلك أنَّ الهمزة أمُّ أدوات هذا الباب، وهي حرف وأصله أن يبنى، فإن أديَ الاستفهام باسم فلا بد لهذا الاسم من أن يتضمن معنى حرف الاستفهام، وتضمين معنى الحرف للاسم يحدُّ من تصرفه؛ فيوجب له البناء.

قال ابن الأنباري: ((وأمّا (أين) و(كيف) فإنَّما بُنِيَا على الفتح؛ لأنَّهما تضمَّنا معنى حرف الاستفهام؛ لأنَّ (أين) سؤال عن المكان، و(كيف) سؤال عن الحال، فلما تضمنا معنى حرف الاستفهام وجب أن يبنيا))(٧٤).

وقال ابن يعيش:((وأمَّا (أين) فظرف من ظروف الأمكنة، وهو مبني لتضمُّنه همزة الاستفهام))(٧٥). وقال أيضا: ((كيف سؤال عن الحال، وتضمَّنت همزة الاستفهام))(٧٦).

ب - أسماء الشرط:

أصل أدوات الشرط حرف (إنْ) ؛ لذا فإن ما عداها من حروف وأسماء تبع لها، وفرع عنها، والفرع لا بد أن يتضمن معنى الأصل؛ لذا فإنَّ تعليل النحاة لبناء أسماء الشرط إنَّما هو تضمنها لمعنى حرف الشرط (إنْ)، قال ابن الأنباري:((فأمَّا (مَن) فإنَّها بُنِيت؛ لأنَّها لا تخلو: إمَّا أن تكون استفهامية، أو شرطيَّة، أو اسماً موصولا، أو نكرة موصوفة، فإن كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام، وإن كانت شرطية تضمنت معنى حرف الشرط...))(٧٧).

ج- أسماء الإشارة:

الإشارة معنى من المعاني فكان ينبغي أن يوضع لها حرف شأنها شأن بقية المعاني، كالنفي والاستفهام، والشرط، وغيرها، ولكن لم يرد عن العرب استعمال حرف لمعنى الإشارة، لذا فأسماء الإشارة في نظر النحاة إنَّما بنيت لمشابهتها لحرف مفترض، قال ابن عقيل: ((الإشارة معنى من المعاني، فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها ، كما وضعوا للنفي (ما)، وللنهي (لا)، وللتمني (ليت)، وللترجي (لعل)، ونحو ذلك؛ فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفا مقدرا))(٧٨).

وقال ابن الأنباري معللا بناء(هؤلاء): ((وأمَّا (هؤلاء) فإنَّما بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة وإن لم ينطق به،؛ لأنَّ الأصل في الإشارة أن تكون بالحرف كالشرط، والنفي، والتمني، والعطف إلى غير ذلك من المعاني، إلا أنهم لمَّا لم يفعلوا ذلك ضمنوا (هؤلاء) معنى حرف الإشارة فبنوها))(٧٩).

د- الظروف:

وردت في العربية بعض الأسماء المبنية الدالة على معنى الظرفية، وكان التضمين العلة النحوية التي اختارها النحاة سببا لبناء هذه الأسماء، ومن أشهرها: الآن، ومذ، ومنذ(٨٠).

جاء في التبيان عند قوله تعالى ((**قَالُواْ الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ**)) (البقرة٧١): ((الألف واللام في (الآن) زائدة، وهو مبني، قال الزجاج: بني لتضمنه معنى حرف الإشارة، كأنَّك

قلت: هذا الوقت، وقال أبو: بني لتضمنه لام معنى التعريف؛ لأنَّ الألف واللام الملفوظ بهما لم تعرفه، ولا هو علم، ولا مضمر، ولا شيء من أقسام المعارف فيلزم أن يكون تعريفه باللام المقدرة، واللام هنا زائدة زيادة لازمة، كما لزمت في (الذي)، وفي اسم(الله)))(٨١).

يقول ابن الأنباري مبينا سبب بناء (مذ، ومنذ): ((فإن قيل: فَلِمَ بُنِيَت (مذ، ومنذ)، قيل: لأنَّهما إذا كانا حرفين بُنِيَا؛ لأنَّ الحروف كلها مبنية، وإذا كانا اسمين بُنِيَا لتضُمّنهما معنى الحرف؛ لأنَّك إذا قلت: ما رأيته مذ يومان، ومنذ ليلتان، كان المعنى فيه: ما رأيته من أول اليومين إلى آخرهما، ومن أول الليلتين إلى آخرهما؛ ولمَّا تضمَّنا معنى الحروف وجب أن يُبْنَيا))(٨٢).

هـ - الأسماء المركبة:

من نافلة القول أن يذكر أنَّ الأعداد المركبة من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ مبنية على فتح الجزأين، ولكن العلة التي كانت سببا في بناء هذه الأسماء المركبة في رأي النحاة هو التضمين، يقول ابن يعيش مفصلا سبب بناء هذه الأعداد: ((ألا ترى أنَّ الأصل في (أحد وعشرة) عدة معلومة أضيفت إلى العدد الأول فكمل من مجموعها مقدار معلوم، فهما اسمان كل واحد منهما منفرد في شيء من المعنى، فلما كانت الواو مرادة تضمنها الاسم الثاني وبُنِيَ لذلك، وبني الاسم الأول لأنَّه صار بالتركيب كبعض اسم بمنزلة صدر الكلمة من عجزها))(٨٣).

وقد حملوا على بناء العدد المركب بناء كثير من الأسماء التي وردت مركبة نحو: (حيصَ بيصَ)، و(بيتَ بيتَ)، و(صباحَ مساءَ)(٨٤).

و- المثنى والجمع:

من غرائب مسائل الخلاف التي وردت عن النحاة اختلافهم في (المثنى و الجمع) هل هما معربان أو مبنيان؟

فقد جاء في التبيين: ((وحكي عن الزجاج أنَّهما مبنيان))(٨٥)، وجاء في الإنصاف: ((وحكي عن أبي إسحاق الزجاج أنَّ التثنية والجمع مبنيان، وهو خلاف الإجماع))(٨٦).

والذي يهمنا في هذا الرأي هو العلة التي كانت سببا للبناء، فقد كان تضمين معنى حرف العطف هو العلة التي اتكأ عليها أصحاب هذا الرأي، يقول العكبري مبينا حجة من قال بالبناء:((واحتج للمخالف أنَّ المثنى والجمع يتضمن واو العطف فكان الاسم به مبنيا كخمسةَ عشرَ ونحوه))(٨٧).

ز - أسماء الأفعال:

من أسماء الأفعال التي نصَّ بعض النحاة على أنَّ التضمين علة بنائها صيغة (فَعَال)، ومن أضرب هذه الصيغة أن تكون اسما للفعل في حال الأمر، نحو: (نَزالِ، وتراكِ)، ويكون مبنيا على الكسر، وسبب بنائه يوضحه ابن يعيش بقوله: ((وإنَّما بُنِيَ لما ذكرناه من وقوعه موقع فعل الأمر، وهذا تقريب، والحق في ذلك أنَّ علة بنائه إنما هي لتضمُّنه معنى لام الأمر، ألا ترى أنَّ (نَزَالِ)، بمعنى: انزل، وكذلك(صه)، بمعنى: اسكت، وأصل (اسكت)، و(انزل)، لتسكت، ولتنزل، كما أنَّ أصل (قم) لتقم، وأصل(اقعد) لتقعد، يدلُّ على ذلك أنَّه قد جاء على الأَصل في قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ﴾ (يونس٥٨)، فلمّا تضمنت هذه الأسماء معنى (لام الأمر) شابهت الحروف، فبنيت كما بنيت (كيف)، و(كم) لما تضمن كل واحد منهما معنى حرف الاستفهام))(٨٨).

٢- منع التصرف في بعض المشتقات:

وضع النحاة قاعدة مفادها: أنَّ كل ما تضمن ما ليس له في الأصل منع شيئا ممًّا له في الأصل؛ ليكون ذلك المنع دليلا على ما تضمنه(٨٩).

وتبعا لهذه القاعدة عللوا عدم التصرف في باب (نعم وبئس)، وباب(التعجب)، يقول السيوطي موضحا هذا التعليل: ((نعم، وبئس إنَّما منعا التصرف؛ لأنَّ لفظهما ماضٍ، ومعناهما إنشاء المدح والذم في الحال؛ فلمّا تضمّنا ما ليس لهما في الأصل، وهو الدلالة على الحال، منعا التصرف لذلك.

وكذلك فعل التعجب، تضمّن ما ليس له في الأصل، وهو زيادة الوصف والدلالة على بقاء الوصف إلى الحال، فمنع التصرف لذلك))(٩٠).

٣- التعدي واللزوم في الأفعال:

قسم النحاة الأفعال تبعا لتعلقها بما بعدها على قسمين: الأفعال المتعدية، والأفعال

اللازمة، وعرفوا المتعدي بأنَّه:هو الذي يتجاوز الفاعل إلى المفعول، أو هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر، وعرفوا اللازم بأنَّه الفعل الذي يكتفي بفاعله ولا يتعداه(٩١).

وقد ذكر النحاة أمورا متنوعة يمكن من خلالها أن يكون الفعل المتعدي لازما، والفعل اللازم متعديا(٩٢)، والذي يهمنا منها أنَّ التضمين أحد تلك الأمور، وإيضاحه فيما يأتي:

يقول ابن سيده: ((متى أشرب الفعل معنى فعل آخر لمناسبة بينهما تعدى تعديه أو لزم لزومه))(٩٣).

وذكر ابن هشام أنَّ التضمين سادس أمور سبعة يتعدى بها الفعل القاصر، جاء في المغني:((السادس: التضمين: فلذلك عُدِّيَ (رحب)، و(طلع) إلى مفعول لمَّا تضمَّنا معنى (وسع)، و(بلغ)، وقالوا: فرقت زيدا، وسفه نفسه؛ لتضمُّنهما معنى (خاف)، و(امتهن)، أو (أهلك)))(٩٤).

بل زاد ابن هشام مزية للتضمين على غيره من المعديات فقال: ((ويختص التضمين عن غيره من المعديات بأنَّه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة؛ ولذلك عُدِّيَ (ألوت)، بقصر الهمزة، بمعنى قصرت إلى مفعولين بعدما كان قاصراً، وذلك في قولك: لا ألوك نصحاً، ولا ألوك جهداً، لمَّا ضُمِّنَ معنى (لا أمنعك)، ومنه قوله تعالى: **﴿لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً﴾** (آل عمران١١٨)، وعُدِّيَ (أخبر)، و(خبَّر)، و(حدّث)، و(أنبأ)، و(نبَّأ) إلى ثلاثة مفاعيل لمَّا ضُمِّنَت معنى (أعلم)، و(أرى) بعدما كانت متعدية إلى واحد بنفسها، وإلى آخر بالجار، نحو: **﴿أَنبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ فَلَمَّا أَنبَأَهُمْ بِأَسْمَآئِهِمْ﴾** (البقرة ٣٣)، **﴿نَبِّؤُونِي بِعِلْمٍ﴾** (الأنعام١٤٣)))(٩٥).

ويقول مصطفى الغلاييني مبينا تنوع تعلق الفعل بحسب ما يتضمنه:لم يذكر اللغويون الفعل (اعتقد) إن تضمن معنى (صدّق) إلا متعديا بنفسه، أمَّا إن تضمن معنى (آمن) فإنَّه تجوز تعديته بالباء؛ لأنَّ الفعل تختلف تعديته باختلاف استعماله ليتضح معناه المراد، وقد قالوا : اعتقد بالله، بمعنى: آمن به، والاعتقاد بالله بمعنى الإيمان به(٩٦).

فمن أمثلة الفعل القاصر الذي تعدى بالتضمين قوله تعالى: **﴿وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىَ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾** (البقرة٢٣٥)، فالفعل(عزم) لا يتعدى إلا بحرف الجر (على)،

فنقول: عزمت على كذا، فلمّا ضمن معنى (نوى) تعدى بنفسه، فالمعنى في الآية: ولا تنووا(٩٧).

ومن أمثلة الفعل المتعدي الذي استعمل قاصرا بالتضمين قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (النور٦٣)، فالفعل (خالف) يتعدى بنفسه فلما ضمن معنى (خرج، أو مال، أو عدل) عدي بحرف الجر(عن)؛ فالمعنى في الآية: فليحذر الذين يخرجون عن أمره(٩٨).

ثالثا: من فوائد التضمين:

من خلال ما كتبه أهل العلم في مسألة التضمين استطعت أن أتبين أمورا يمكن أن أعدها الفوائد المتوخاة من استعمال هذا الأسلوب:

١- التوسع في المعنى:

يقول الزمخشري: ((فإن قلت: أيُّ غرض في هذا التضمين؟ ... قلت: الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذٍّ))(٩٩).

ويقول ابن هشام: ((وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين))(١٠٠).

ويقول أبو البقاء الكفوي: ((وفائدة التضمين هي أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين، فالكلمتان معقودتان معا قصداً وتبعاً))(١٠١).

واستعمال الكلمة الواحدة لتؤدي معنى أكثر ممّا وُضِعَت له في أصل دلالتها، لا أراه إلاّ من باب التوسع في المعنى مع إيجاز اللفظ.

٢- الإيجاز في اللفظ:

تأدية المعنى الواسع بأقل الألفاظ إنّما هو ضرب من ضروب البلاغة، ألا وهو الإيجاز، يقول الشيخ محمد الخضر حسين: ((للتضمين غرض هو الإيجاز))(١٠٢).

٣- الاختصار في الأساليب:

يقول الدكتور فاضل السامرائي: ((فللتضمين معنى بلاغي لطيف، وهو الجمع بين معنيين بأقصر أسلوب، وذلك بذكر فعل وذكر حرف جر يستعمل مع فعل آخر فنكسب بذلك معنيين، معنى الفعل الأول ومعنى الفعل الثاني))(١٠٣).

والعدول إلى طريقة مختصرة في التعبير ظاهرة بارزة في العربية، فأسلوب التضمين له ظواهر مساندة في اللغة، يقول الدكتور فاضل السامرائي: ((والعدول إلى طريقة ما في التعبير بأقصر طريق ظاهرة من ظواهر العربية، من ذلك ما مرَّ في المفعول المطلق، من ذكر فعل وذكر مصدر فعل آخر يلاقيه في الاشتقاق، كما في قوله تعالى: ﴿**وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً**﴾(المزمل ٨)، فقد جمع معنيي:التبتل والتبتيل، أي: التدرج والكثرة في آنٍ واحد.

ومنه ما ذكرنا في قوله تعالى: (**وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً**) (الأعراف٥٦)، فقد كسبنا باستعمال المصدر بدلا من اسم الفاعل معنى الحالية والمفعول لأجله والمفعولية المطلقة، بخلاف ما لو قال: ادعوه خائفين؛ فإنه ليس فيه إلاّ معنى الحالية))(١٠٤).

٤- تفسير المعنى:

للتضمين أثر مهم في تفسير بعض التراكيب اللغوية التي قد تبدو في ظاهرها ممتنعة، وذلك من خلال بيان ما تتعلق به المعمولات في تلك التراكيب.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿**فَأَمَاتَهُ اللّهُ مِئَةَ عَامٍ**﴾ (البقرة٢٥٩)، فإن المتبادر إلى الذهن انتصاب(مئة) بـ(أماته)، وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعي؛ لأنَّ الإماتة سلب الحياة، وهي لا تمتد، والصواب أن يضمن (أماته) معنى (ألبثه)، فكأنّه قيل:فألبثه الله بالموت مئة عام، وحينئذٍ يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين(١٠٥).

٥- يعصم عن الخطأ:

إنَّ الجهل بهذا الباب قد يؤدي إلى الوقوع في الخطأ في الحكم على بعض التراكيب العربية الصحيحة.

من ذلك ما ذكره ابن هشام في قوله تعالى: ﴿**لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ**﴾ (البقرة٢٢٦)، قال: ((ولمّا خفي التضمين على بعضهم في الآية، ورأى أنّه لا يقال: حلفت من كذا، بل حلفت عليه، قال: (من) متعلقة بمعنى (للذين)، كما تقول : لي منك مبرة، وقال: وأمّا قول الفقهاء آلى من امرأته، فغلط أوقعهم فيه عدم فهم المتعلق في الآية))(١٠٦).

٦- يدعو إلى الأنس بالعربية، والفقه فيها، والبحث عن أسرارها:

يقول ابن جني بعد أن بين التضمين، وذكر له شواهد كثيرة : ((فإذا مرَّ بك شيء منه

فتقبله، وانس به، فإنّه فصل من العربية لطيف حسن، يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها))(١٠٧).

ويبين ابن جني في موضع آخر أسرار استعمال بعض الحروف مع بعض الأفعال التي لا تتعدى بها فيقول: ((وذلك أنّه قد يستعمل في الأفعال الشاقة المستثقلة على قول من يقول: قد سرنا عشراً وبقيت علينا ليلتان، وقد حفظت القرآن وبقيت عليَّ منه سورتان، وقد صمنا عشرين من الشهر وبقي علينا عشر، وكذا يقال في الاعتداد على الإنسان بذنوبه وقبيح أفعاله: قد أُخرب عليَّ ضيعتي، وموت عليَّ عواملي، وأبطل عليَّ انتفاعي...

وإنّما اطردت (على) في الأفعال التي قدمنا ذكرها ... من حيث كانت(على) في الأصل للاستعلاء، فلمّا كانت هذه الأحوال كلفاً ومساق تخفض الإنسان وتضعه وتعلوه وتفرعه حتى يخضع لها ويخنع لما يتسداه منها كان ذلك في مواضع (على) ألا تراهم يقولون: هذا لك، وهذا عليك، فتستعمل (اللام) فيما يؤثره، و(على) فيما يكرهه))(١٠٨).

الخاتمة

وفي ختام هذه الوقفة العلمية يمكن أن أوجز ما تقدم بأمور منها:

أولا: إنّ التضمين من الظواهر المهمة في اللغة العربية، وقد كان لها موقعها في كتب النحو والبلاغة، فصلتها بالنحو من جهة التركيب واللفظ، وصلتها بالبلاغة من جهة المعنى.

ثانيا: كان القول بالتضمين مثار جدل بين علماء النحو، بين قائل به متوسع فيه، وبين متشدد في نفيه مضيق لوجوده، أما علماء البلاغة فقد أجمعوا على وجوده وقياسيته.

ثالثا: كان التضمين بابا واسعا من أبواب التوسع في المعنى؛ لذا اعتمد عليه المحققون من العلماء في إبراز سمات العربية، ودقتها في التعبير.

رابعا: إن في هذا البحث بيانا موجزا لدقة العرب في اختيار ألفاظها، وما يبدو في ظاهره متطابقا قد يحمل في طياته تنوعا كبيرا.

خامسا: قد تبين من خلال صفحات هذا البحث أنّ التضمين لا يقتصر على تعدي الفعل بالحرف، وإن كان هو الغالب، فهو أوسع من ذلك، إذ يشمل الأسماء والحروف.

سادسا: كان التضمين عند القائلين به بابا واسعا من أبواب التعليل النحوي، لجأ إليه النحاة في كثير من المسائل النحوية، وقد تقدم بيانها.

الهوامش

١-دلائل الإعجاز:٣٠.

٢- ينظر:صحيح البخاري:٦٣، وصحيح مسلم:٧٨٣.

٣-ينظر:البيان في غريب إعراب القرآن:٢/٣٠٣، و التبيان في إعراب القرآن:٢/٢٠٥، والنهاية في غريب الحديث والأثر:٤٤٥(سمع) ومغني اللبيب:٢/٦٨٥، ولسان العرب(سمع).

٤-الفروق اللغوية:٢٥٢.

٥- ينظر:كشاف اصطلاحات الفنون:٢/٨٩٥.

٦- ينظر:تهذيب اللغة(ضمن)، والمحيط في اللغة(ضمن)، و اللسان(ضمن).

٧- ينظر:العين(ضمن)، اللسان(ضمن).

٨- ينظر:اللسان(ضمن).

٩- ينظر:العين(ضمن)، وتهذيب اللغة(ضمن)، واللسان(ضمن)، و العمدة:١/١٧١، والمثل السائر:٢/٣٢٤.

١٠- الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز:٥٤.

١١- رسالة في التضمين(مخطوط): ق٢٢٣.

١٢- شرح التصريح:٢/٥.

١٣-ينظر: أسلوب التضمين وأثره في التفسير:٣٤، والتضمين في العربية:٨.

١٤-ينظر:أسلوب التضمين وأثره في التفسير:٣٥، و التضمين في العربية:١٣.

١٥- التضمين في العربية:١٦.

١٦- ينظر:أسلوب التضمين وأثره في التفسير:٣٧، ومجلة مجمع اللغة العربية الملكي:١٨٠، ١٩٤.

١٧- التضمين(مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق):٦٥.

١٨- ينظر:ظاهرة التضمين البلاغي(مجلة أبحاث اليرموك):١٧.

١٩- المثل السائر:٣/٢٠١

٢٠-ديوان كشاجم:٢٦٢.

٢١- عيون الأخبار: ٢/١٩٦.

٢٢- التضمين في العربية:١٨.

٢٣-ينظر: التضمين في العربية:٢٤، وأسلوب التضمين وأثره في التفسير:٢٧.

٢٤- ينظر:التضمين في العربية:١٨، وظاهرة التضمين البلاغي(مجلة أبحاث اليرموك):١٧.

٢٥- أسرار العربية:١/٥٢.

٢٦- شرح المفصل:٤/١٠٦.

٢٧- الكشاف:٢/٢٥٧.

٢٨- الخصائص:٢/٣٠٦.

٢٩- مغني اللبيب:٢/٦٨٥.

٣٠- دراسات في العربية وتاريخها:٢٠٧.

٣١- ينظر:مجلة مجمع اللغة العربية الملكي:١٨٢.

٣٢-ينظر: التضمين في العربية:٤١-٤٢.

٣٣- التضمين(مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق):٦٥-٦٦،وينظر:التضمين(مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق):٦٢.

٣٤- ينظر:التضمين في العربية:٤٦، ومجلة مجمع اللغة العربية الملكي:١٨٢.

٣٥- الخصائص:٢/٣٠٨.

٣٦- الأشباه والنظائر:١/١٣٣.

٣٧- ينظر: ص٧ من البحث.

٣٨- معني اللبيب:٢/٦٨٥.

٣٩- معني اللبيب:٢/٥٣٠.

٤٠- الكليات:٢٦٦، في النص تصريح بأنّ(ما) الشرطية حرف، والصواب أنّها اسم،ينظر:الجنى الداني:٣٣٥، ومغني اللبيب:١/٣٠٢.

٤١- الخصائص:٢/٣٠٦.

٤٢- الخصائص:٢/٣٠٧.

٤٣- الخصائص:٢/٣٠٨.

٤٤- الخصائص:٢/٣٠٨.

٤٥- ينظر:شرح المفصل:٨/١٥، ومغني اللبيب:١/١١١، وشرح الرضي:٢/٣٨٢، والتصريح:٢/٤، وحاشية الخضري:١/٤٦٥، ومعاني النحو:٣/٦.

٤٦- الفروق اللغوية:١٣.

٤٧- شرح الرضي:٢/٣٨٢.

٤٨- الأصول: في النحو:١/٥٠٥-٥٠٦.

٤٩- معاني النحو:٣/٨.

٥٠- ينظر:معاني النحو:٣/١٠.

٥١-معاني النحو:٣/١٤.

٥٢- الأشباه والنظائر:١/١٣٥.ومثال عدم اختلاف الإعراب قولنا:والله لأفعلنّ، والله أفعلنّ.ينظر:الأشباه والنظائر:١/١٣٧.

٥٣- الأشباه والنظائر:١/١٣٥،ولهذا الأمر تفصيل يأتي في محله.

٥٤- الأشباه والنظائر:١/١٣٨، وينظر:شرح المفصل:٤/١٠٦.

٥٥- شرح ابن عقيل:٣/٢٣٥.

٥٦- الأشباه والنظائر:١/١٣٩.

٥٧-ينظر: الأشباه والنظائر:١٣٩، والكليات:.٢٦٦.

٥٨-ينظر: الأشباه والنظائر:١/١٣٩، وشرح المفصل:٤/١٠٦.

٥٩-الخصائص:٢/٣١٥.

٦٠-الأشباه والنظائر:١/١٣٦.

٦١–النحو الوافي:٢/٥٨٣

٦٢–مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة:١/ ١٨٠، وينظر:النحو الوافي:٢/٥٩٤، ومجلة مجمع اللغة العربية بدمشق:١/٨١.

٦٣– ينظر:مجلة مجمع اللغة العربية الملكي:١/١٩٥.

٦٤– الخصائص:٢/٣١٠.

٦٥–ينظر: الخصائص:٢/٣٠٨، ٤٣٥، والأمالي:١/١٤٧، والأشباه والنظائر:١/١٣٥.

٦٦– الأمالي:١/١٤٧.

٦٧– مغني اللبيب:٢/٦٨٥.

٦٨– الأمالي:١/١٤٧.

٦٩– الكشاف:٢/٢٥٧.

٧٠– الخصائص:٢/٣٠٩، و ينظر:٣/٢٦٣.

٧١– الخصائص:٢/٤٣٥، وينظر:٢/٣١٠، والأشباه والنظائر:١/١٣١.

٧٢– الخصائص:٢/٣١١.

٧٣– وينظر:شرح ابن عقيل:١/٢٣.

٧٤– أسرار العربية:١/٥١.

٧٥– شرح ابن يعيش:٤/١٠٤.

٧٦– شرح ابن يعيش:٤/١٠٩.

٧٧– أسرار العربية:١/٤٩.

٧٨– شرح ابن عقيل:١/٣٢.

٧٩– أسرار العربية:١/٥٢.

٨٠– ينظر:التضمين في العربية:٥٠.

٨١– التبيان في إعراب القرآن:١/٤٣.

٨٢– أسرار العربية:١/٢٤٥.

٨٣– شرح ابن يعيش:٤/١١٢.

٨٤– ينظر:التضمين في العربية:٥٢.

٨٥– التبيين عن مذاهب النحويين:٢٠١.

٨٦–الإنصاف في مسائل الخلاف:١/٣٣.

٨٧– التبيين عن مذاهب النحويين:٢٠٢، وينظر: الإنصاف:١/٣٦.

٨٨– شرح ابن يعيش:٤/٥٠، وينظر: الإنصاف:٢/٤٢٥ ، وهي قراءة أبي بن كعب، وغيره.

٨٩– ينظر: الأشباه والنظائر:١/١٣٨.

٩٠– الأشباه والنظائر:١/١٣٨.

٩١– ينظر:المقرب:١/١١٤، وشرح ابن عقيل:١/٥٣٣.

٩٢– ينظر:مغني اللبيب:٢/٥٢٥.

٩٣- المخصص:١٤/٧٠.

٩٤- مغني اللبيب:٢/٥٢٥.

٩٥- مغني اللبيب:٢/٥٢٥.

٩٦-ينظر: نظرات في اللغة والأدب:١١.

٩٧- ينظر:التبيان في إعراب القرآن:١/١٨٨ ، ومغني اللبيب:٢/٥٢٥.

٩٨- ينظر:التبيان في إعراب القرآن:٢/٩٧٩ ، ومغني اللبيب:٢/٥٢٥.

٩٩- الكشاف:٢/٢٥٧.

١٠٠-مغني اللبيب:٢/٦٨٥.

١٠١- الكليات:٢٦٧.

١٠٢- دراسات في العربية وتاريخها:٢٠٥.

١٠٣- معاني النحو:٣/١٤.

١٠٤- معاني النحو:٣/١٥.

١٠٥- ينظر:مغني اللبيب:٢/٥٣٠.

١٠٦- مغني اللبيب:٢/٦٨٥.

١٠٧- الخصائص:٢/٣١٠.

١٠٨- الخصائص:٢/٢٧٠.

المصادر والمراجع

١- ابن الأثير، المبارك بن محمد بن محمد، مجد الدين، ت٦٠٦هـ: النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: علي بن حسن الحلبي الأثري، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١ ، ١٤٢١هـ.

٢- ابن الأثير، نصر الله بن محمد، ت٦٣٧هـ: المثل السائر في أدب الكاتب الشاعر، تحقيق أحمد الحوفي ، وبدوي طبانة، مكتبة النهضة، القاهرة، ط١، ١٩٦٢م.

٣- أحمد الإسكندري: الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ج١/(١٧٧-١٩٩)، رجب١٣٥٣هـ- ١٩٣٤م.

٤- أحمد حسن حامد: التضمين في العربية، الدر العربية للعلوم/بيروت، ودار الشروق/فلسطين، ط١ ، ٢٠٠١م.

٥- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، ت٥٧٧هـ:البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق:مصطفى السقا، وطه عبد الحميد، القاهرة، ١٩٦٩م.

٦- البخاري، محمد بن إسماعيل، ت ٢٥٦هـ: صحيح البخاري، طبع ضمن موسعة الأحاديث الشريفة بإشراف صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار السلام، السعودية، ط٣، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٧- التهانوي، محمد أعلى بن علي، ت بعد ١١٥٨هـ: كشاف اصطلاحات الفنون، دار صادر، بيروت، (د.ت).

٨- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، ت٤٧١هـ: دلائل الإعجاز، تحقيق: فائز رضوان الداية، دار قتيبة، دمشق، ١٩٨٣م.

٩- ابن جني:عثمان بن جني، ت٣٩٢هـ: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت).

١٠- خالد بن عبد الله الأزهري، ت٩٠٥هـ: شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، (د.ت).

١١- الخضري، محمد بن مصطفى، ت ١٢٨٧هـ: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار الفكر، بيروت، ط١ ، ١٩٩٨م.

١٢- ابن رشيق، الحسن بن رشيق، ت ٤٦٣هـ: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق:محمد محيي الدين، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٢م.

١٣- رضي الدين الأسترابادي، محمد بن الحسن، ٦٨٦هـ: شرح الرضي على الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

١٤- الزمخشري، محمود بن عمر، ت٥٣٨هـ: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، مصطفى البابي الحلبي، مصر، (د.ت).

١٥- زيد عمر عبد الله: أسلوب التضمين وأثره في التفسير:، بحث منشور في :مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية/جامعة الكويت، العدد (٤٩)، السنة(١٧)، ربيع الأول ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م(ص٢١ -ص٨٥).

١٦- ابن السراج، محمد بن سهل، ت ٣١٦هـ: الأصول في النحو، تحقيق:د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.

١٧- ابن سيده، علي بن إسماعيل، ت٤٥٨هـ:المخصص، دار الفكر، بيروت، (د.ت).

١٨- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، ت٩١١هـ، الأشباه والنظائر في النحو: راجعه: د. فائز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.

١٩- ابن الشجري، هبة الله بن علي، ت ٥٤٢هـ: الأمالي الشجرية، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).

٢٠- صلاح الدين الزعبلاوي: التضمين، بحث منشور في :مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ج١/مج٥٥، صفر ١٤٠٠هـ- كانون الثاني ١٩٨٠م(ص٦١-١٠٧ص).

٢١- عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، مصر، (د.ت).

٢٢- ابن عصفور ،علي بن مؤمن، ت٦٦٩هـ: المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٧١م.

٢٣- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن القرشي، ت٧٦٩هـ: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة التراث، القاهرة،ط٢٠، ١٩٨٠م.

٢٤- العكبري، عبد الله بن الحسين،ت٦١٦هـ:

- التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي، القاهرة، ١٩٧٦م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق:د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، ط١، ٢٠٠٠م.

٢٥- فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، العراق، الموصل، ١٩٨٩م- ١٩٩٠م.

٢٦- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري، ت ٢٧٦هـ: عيون الأخبار، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت).

٢٧- كشاجم، محمود بن الحسين،ت ٣٦٠هـ: ديوان كشاجم، دراسة وشرح الدكتور النبوي عبد الواحد شعلان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٧م.

٢٨- الكفوي:أيوب بن موسى، ت١٠٩٤هـ: الكليات، أعده للطبع: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢ ، ١٩٩٨م.

٢٩- ابن كمال باشا، أحمد بن سليمان، ت ٩٤٠هـ: رسالة في تحقيق التضمين، مخطوط محفوظ في مركز جمعة الماجد برقم(٣٦٧٦)، وهو مصور عن نسخة مكتبة جامعة برنستون في أمريكا برقم(٤٢١٨) ، ضمن مجوع من(٢٢٢- ٢٢٩).

٣٠- محمد الخضر حسين: دراسات في العربية وتاريخها، الناشر: المكتب الإسلامي، ومكتبة دار الفتح، دمشق ،ط٢، ١٩٦٠م.

٣١- المرادي، حسن بن قاسم، ت٧٤٩هـ: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق:د. طه محسن، الموصل،١٩٧٦م.

٣٢- مسلم بن الحجاج، ت٢٦١هـ: صحيح مسلم، طبع ضمن موسعة الأحاديث الشريفة بإشراف صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار السلام، السعودية،ط٣، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣٣- مصطفى بن محمد الغلاييني، ت ١٣٦٤هـ: نظرات في اللغة والنحو، مطبعة طبارة ، بيروت، ١٩٣٧م.

٣٤- ابن منظور ،محمد بن مكرم،ت٧١١هـ: لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د.ت).

٣٥- ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، ت٧٦١هـ:مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٨٧م.

٣٦- أبو هلال العسكري،الحسن بن عبد الله،ت٣٩٥هـ: الفروق اللغوية، تحقيق:حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

٣٧- ابن يعيش، يعيش بن علي،ت٦٤٣هـ: شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).